جامعة أحمـد دراية أدرار– الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

دور القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 2000– 2019

إعداد الطالبتين:
- بن دحو خولة
- فرفور حنان

إشراف الأستاذة:
د.طلحاوي فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة

أ.د خيرجة حمزة	استاذ مساعد (أ)	جامعة أدرار	رئيساً
أ.د طلحاوي فاطمة الزهراء	استاذة محاضرة (ب)	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
أ.د العشي وليد	استاذ محاضر (أ)	جامعة أدرار	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية:
2020- 2021م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث البيليوغرافي
الرقم.....م .م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): فاطمة الزهراء طالحاوي

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : دور الاستراتيجية الموجهة للقطاع الخاص في تمويل الاستثمار خلال الفترة 2000-2018

من إنجاز الطالب(ة): بن دحو جنولة

و الطالب(ة): فرفور حنان

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص:

تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 23 سبتمبر 2021

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الإقتصادية
جامعة أدرار

د. صديقي عبد الكريم
مساعد رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية ....

الى من لم تدخر نفسا في تربيتي ... والى التي ارضعتني معاني الاباء ، وصدق الانتماء ... الى التي جاعت لأكل ، وسهرت لأنام .... الى التي عرفتها في البيت اما ، و في خارج البيت قدوة .... ومثلي الاعلى في السير نحو النجاح " امي الغالية " اطال الله في عمرها يارب .

الى من تشققت يداه في سبيل رعايتي ... الى الذي وضع لي معالم الطريق نحو التفوق وأطلق موهبتي في طلب العلم .... الى الذي جمع خصال القدوة فكان الاب ، و الصديق ، والمربي " والدي الغالي " اطال الله في عمره .

الى من لم ينسوا ابدا في تذكيرنا بطلب العلم قائلين " اقرؤوا ، اقرؤا ، اقرؤا " جدتي ، خالاتي

الى اخواتي " سميحة ، ام الخير ، جويرية "

"منار ، حليمة ، سميرة ، سمية ، بشرى "

الى كل الاصحاب و الاصدقاء الثقة ، السند ، الرفقة الحسنة

حفظهم الله جميعا .

اليهم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع

خولة

اهداء

بسم الله والصلاة والسلام على سيد الخلق اجمعين

اما بعد

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى من اوصى بهما الله تعالى ورسوله

الى من افتخر واقتدي بأدبه الى الذي شق طريق نجاحي

الى من تعب وضحى من اجل وصول لهذه المرحلة

الى الذي كابد الشدائد و كان عرق جبينه منير دربي

الى ابي الغالي حفظه الله

الى اغلى انسانة الى مثال الحب و الوفاء وهبة الرب ومنارة البيت

التي جعل الله الجنة تحت قدميها ، الى امي الحبيبة اطال الله في عمرها وحفظها

الى من كانوا رفقاء دربي الى اخوتي وأخواتي حفظهم الله

الى صديقاتي وزملائي في الدراسة

الى كل من علمني حرفا في مسيرتي الدراسية

الى كل من يعرفني من قريب او بعيد.

حنان

شكر وتقدير

قال الله تعالى :

" ومن يشكر فانما يشكر لنفسه ومن كفر فان الله غني حميد "

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن اهدى اليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فأدعو له "

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل ، نحمد الله عز وجل ونشكره على ان وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع .

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام ، وبجزيل العرفان والامتنان ، الى استاذتنا المشرفة المحترمة الدكتورة " طلحاوي فاطمة الزهراء " التي رافقتنا طيلة هذا البحث وأفادتنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجيين من الله عز وجل ان يسدد خطاها ويحقق مناها فجزاها الله عنا كل خير .

والى كل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد ولو بكلمة طيبة مشجعة

وفي الاخير لا يسعنا الا ان ندعو الله عز وجل ان يرزقنا السداد ، و الرشاد ، و العفاف ، والغنى ، وان يجعلنا هداة مهدين .

فهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الفهرس	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
فهرس الملاحق	
مقدمة	ا – د
الفصل الاول : التأصيل النظري للقروض الموجهة للقطاع الخاص و الاستثمار في الجزائر	
تمهيد	6
المبحث الاول : واقع تمويل القطاع الخاص في الجزائر	7
المطلب الاول : تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر بالنسبة للاقتصاد (2000 – 2019)	7
المطلب الثاني : تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي	12
المبحث الثاني :مفاهيم اساسية حول الاستثمار	17
المطلب الاول : مناخ وواقع الاستثمار في الجزائر وشروط ترقيته	17
المطلب الثاني : واقع الاستثمار المحلي في الجزائر	20
المبحث الثالث : متغيرات الدراسة في الادبيات الاقتصادية	23
المطلب الا ول : الدراسات العربية	23
المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية	27
خلاصة الفصل الاول	29
الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار في الجزائر للفترة (2000 – 2019)	
تمهيد	31
المبحث الاول : توصيف نموذج الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية	32

المطلب الاول : تحديد متغيرات الدراسة	32
المطلب الثاني : دراسة الاستقرارية	32
المبحث الثاني : التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL.	35
المطلب الاول : اختبار الحدود (BOUND TEST)	35
المطلب الثاني : تقدير النموذج	36
المطلب الثالث : التقييم الاحصائي للنموذج	39
خلاصة الفصل الثاني	42
خاتمة	44
قائمة المراجع	47
الملاحق	50

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	القروض الموجهة للقطاع الخاص (2000 – 2018) .	7 – 8
1 -2	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع خلال الفترة (2000-2018)	9 – 10
1 -3	الائتمان المقدم للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2019)	12 – 13
1 -4	تمويل القطاع الخاص حسب طبيعة البنوك خلال الفترة (2000- 2018)	15
1 -5	الاستثمار المحلي بالجزائر للفترة (2000-2019)	21
2-1	مصفوفة الارتباط للمتغيرات	33
2 -2	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فيليبس بيرون(PP)	34
2 -3	نتائج اختبار الحدود لنموذج INV	36
2 -4	نتائج تقدير معلمات الاجل القصير لنموذج ARDL	37
2 -5	تقدير صيغة نموذج تصحيح الخطأ لمنهجية ARDL	38
2 -6	اختبار جودة التوفيق لنموذج الدراسة	39
2-7	اختبار فيشر للنموذج	40

فهرس الاشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع	**11**
2-1	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي	**14**
3-1	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص حسب البنوك	**16**
4-1	تطور الاستثمار المحلي بالجزائر	**22**
1-2	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	**41**

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نتائج اختبار الحدود	50
2	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	50
3	نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق منهجية ardl	51
4	اختبار ديكي فولر المطور ADF	52
5	اختبار فيليبس بيرون PP	53
6	اختبار التوزيع الطبيعي التراكمي للبواقي	53

مقدمة

مقدمة :

تعتبر البنوك عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد تقوم ، بدور حيوي يتمثل في جذب المشاريع و العمل على توظيفها من خلال الاستثمار ، فالاهتمام بالمشاريع الاستثمارية يعد من اهم النشاطات الاقتصادية حيث يساهم في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي ، فلذلك القروض من اهم اوجه الاستثمار للموارد المالية للبنك فهي تمثل الجانب الاكبر للأصول ، كما يمثل العائد منها الجانب الاكبر من الايرادات .

فشهد الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات التي اثرت بشكل مباشر على طبيعة تسيير وتمويل المؤسسات الاقتصادية ، وفي ظل توجه دول العالم نحو اقتصاد السوق وفتح اقتصادياتها على الخارج ، سعت الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي ، وتحرير اقتصادها وخصخصة المؤسسات الاقتصادية ، فبدا الاعتماد على القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي . ومن هذا المنطلق فقد عملت السلطات العمومية على ترقية و تطوير الاستثمار ، لاسيما الاستثمار الخاص و كان هذا من خلال قانون النقد والقرض 1990 الذي الغى التمييز بين القطاعين العام والخاص كما الغى الاحكام المتعلقة بنسبة المشاركة الاجنبية ، كذلك قانون ترقية الاستثمارات لسنة 1993 الذي اعطيت من خلاله الفرصة للقطاع الخاص للنهوض بالاقتصاص الوطني وتحريك عجلة النمو .

اشكالية الدراسة :

للبحث في هذا الموضوع قمنا بصياغية الاشكالية التالية : **ما مدى مساهمة القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار في الجزائر ؟ .**

وانطلاقا من السؤال الرئيسي يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالقروض الموجهة للقطاع الخاص ؟
- ما مفهوم الاستثمار ؟
- هل توجد علاقة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص و الاستثمار في الاقتصاد؟

الفرضيات :

1- القروض الموجهة للقطاع الخاص تمثل كل القروض الممنوحة من طرف السلطات النقدية و المالية للأعوان الاقتصاديين الخواص .

2- الاستثمار هو استخدام جزء من الموارد المتاحة لدى المجتمع لتكوين راس المال العيني سواء كان هذا التكوين للإحلال او التوسع او لإنشاء وحدات جديدة .

3- لايوجد اي اثر معنوي بين القروض الموجهة للقطاع الخاص والاستثمار .

اهمية البحث :

تكمن الاهمية العلمية للبحث في امكانية اعتباره موضوعا يلقي الضوء على :

- أهمية القروض الموجهة للقطاع الخاص وعلاقتها بالاستثمار.
- اهتمام الجزائر بالقروض الموجهة للقطاع الخاص ودورها الفعال في الاقتصاد

اهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية كما يلي :

- إبراز أهمية القروض الموجهة للقطاع الخاص في الاستثمار من خلال الناتج المحلي الإجمالي.
- محاولة قياس اثر القروض الموجهة للقطاع الخاص على الاستثمار.
- معرفة العلاقة القائمة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص والاستثمار.
- بناء نموذج قياسي من خلال تحليل علاقة الاستثمار بمؤشرات القروض الموجهة للقطاع الخاص

دوافع اختيار موضوع الدراسة :

الاسباب الذاتية :

- الميول الشخصي لمواضيع القروض بصفة عامة ، بحيث يعتبر الاستثمار في القروض الموجهة للقطاع الخاص من اهم ركائزه .
- الفضول العلمي من اجل معرفة طبيعة العلاقة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص والاستثمار
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع على الاقل بالنسبة لحالة الجزائر .

الاسباب الموضوعية :

- الوقوف على مدى مساهمة القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار .
- ابراز تزايد الاهتمام الحكومي بالقطاع الخاص من خلال المنظومة المؤسسية المتخصصة في تنمية هذا القطاع .
- المساهمة في اثراء المكتبة الجامعية بنوع من هذه الدراسات .

حدود الدراسة :

من أجل الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية، تم وضع حدود مكانية و زمنية بالنسبة لإطار المكاني يتمثل في العينة المختارة لدراسة والمتمثلة في الجزائر، أما الإطار الزمني والمحدد في الفترة الممتدة من 2000-2019 .

منهج الدراسة و الادوات المستخدمة :

من أجل اختبار فرضيات الدارسة ، تم الاعتماد على المناهج التي تتوافق والدارسة وتتمثل فيما يلي :

المنهج الوصفي:الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة ، والمتمثل في الدارسة النظرية لتمويل القطاع الخاص و الاستثمار في الجزائر .

المنهج التحليلي : الذي يسمح بتحليل الاوضاع و العلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة ، بالاعتماد على البيانات والمعطيات المتوفرة .

المنهج القياسي ، الى جانب هذا استخدمنا برنامج EVIEWS9 .

مرجعية الدراسة :

من اجل القيام بدراسة الموضوع ، تم الاعتماد على مصادر مختلفة عربية وأجنبية ، حيث تم تجميع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع من الاطروحات ، و الرسائل العلمية ، و المؤتمرات ، وكذا المقالات .

صعوبات الدراسة :

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ، قلة الكتب خصوصا فيما يتعلق بالقروض الموجهة للقطاع الخاص ، وكذلك شساعة الموضوع وتعدد الجوانب المتعلقة به ، ومن الصعوبات ايضا صعوبة الحصول على الاحصائيات الدقيقة لمتغيرات الدراسة .

هيكل الدراسة :

لتحقيق الاهداف المسطرة ، وللإجابة على الاشكالية المطروحة ، وقصد اعطاء القدر الكافي من الاهتمام بالدراسة تم تقسيم البحث الى فصلين يبتدا بمقدمة وينتهي بخاتمة حيث يتمثل الفصل الاول في الجانب النظري اما الفصل الثاني يتمثل في الجانب التطبيقي ، ويمكن تقديم هيكل الدراسة كما يلي :

- عنوان الفصل الاول : التأصيل النظري للقروض الموجهة للقطاع الخاص و الاستثمار في الجزائر تم تقسيمه الى ثلاث مباحث ، تضمن الاول وقع تمويل القطاع الخاص في الجزائر ، اما الثاني مفاهيم اساسية حول الاستثمار ، والأخير متغيرات الدراسة في الادبيات الاقتصادية .
- عنوان الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار في الجزائر تم تقسيمه الى مبحثين ، عنوان الاول توصيف نموذج الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية ، وعنوان الثاني التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

الفصل الأول :
التأصيل النظري للقروض الموجهة للقطاع الخاص و الاستثمار في الجزائر

المبحث الاول : واقع تمويل القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الثاني :مفاهيم اساسية حول الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث : متغيرات الدراسة في الادبيات الاقتصادية

تمهيد

يمتلك القطاع الخاص دورا بارزا في عملية التنمية الاقتصادية في غالبية المجتمعات المحلية، من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ، كما تعتبر وسيلة لخلق فرص العمل ولرفع معدلات النمو والحد من الفقر هذا من جهة ، وتعزيز القدرة على المنافسة و زيادة الانتاجية من جهة اخرى . ولعل ابرز مشكل يعاني منه القطاع الخاص هو مشكل التمويل ، حيث تعتبر البنوك الشريان الاساسي الذي يمد مؤسسات هذا القطاع بالأموال الازمة.

وفي هذا الاطار سعت الجزائر من خلال الاصلاحات الاقتصادية وسن القوانين و التشريعات المرتبطة بالاستثمار الى تهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواءا المحلي او الاجنبي ، من اجل تشجيع الاستثمار وخلق المناخ الملائم للاستثمار .

لذا سنعرض فيما يلي واقع تمويل القطاع الخاص في الجزائر ، مفاهيم اساسية حول الاستثمار ، ونستعرض متغيرات الدراسة في الادبيات الاقتصادية من خلال تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو التالي :

- المبحث الاول : واقع تمويل القطاع الخاص في الجزائر .
- المبحث الثاني : مفاهيم اساسية حول الاستثمار .
- المبحث الثالث : متغيرات الدراسة في الادبيات النظرية .

المبحث الأول : واقع تمويل القطاع الخاص في الجزائر

يعتبر القطاع البنكي الجزائري من اهم القطاعات استجابة للتغيرات الاقتصادية الدولية ، باعتباره قناة التدفقات النقدية ، وأداء لدعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع الاسواق والمؤسسات المالية والدولية ، الذي اعطى مجال لدعم وترقية القطاع الخاص في الجزائر ، ونجد ان القروض الممنوحة للقطاع الخاص هي المصدر الوحيد للائتمان المتاح لتمويل استثمارات هذا القطاع ، وكذا تستخدم هذه القروض للكشف عن الوساطة المالية وقياس كفاءة الجهاز المصرفي في منح التسهيلات للقطاع الخاص .

المطلب الأول : تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر بالنسبة للاقتصاد (2000 – 2019)

تعد القروض من اهم الوسائل التي تعتمد عليها البنوك من اجل تمويل القطاع الخاص بالنسبة للاقتصاد في الجزائر .

1- تطور حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص

يدل تطور حجم القروض على تطور نشاط البنوك ، هذا ما شهدته السنوات الاخيرة من فترة التسعينات وما قبلها اذ تميزت الالفية الثالثة بتزايد الاهتمام البنكي للقطاع الخاص ، حيث عرفت القروض المقدمة للقطاع الخاص ارتفاعا وصل الى ضعف ما كان عليه . [1]

والجدول الموالي يوضح القروض البنكية للقطاع الخاص :

الجدول رقم (1-1) : القروض الموجهة للقطاع الخاص (2000 – 2018) . (الوحدة مليار دج) .

السنة	القروض الموجهة للقطاع الخاص	التغير السنوي بالنسبة المئوية	النسبة المئوية من الاجمالي القروض الموجهة للاقتصاد
2000	291,2	32,0	29,4
2001	337,6	15,8	31,3
2002	550,2	63,1	43,5

[1]- عريس عمار- بوزرب خير الدين ، تقييم مساهمة القطاع المالي في تمويل القطاع الخاص في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة 2010-2017 ، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية ، العدد 4 ، جامعة جيجل ، 2020 ، ص 50 .

2003	587,7	6,8	42,6
2004	674,7	14,8	44,0
2005	896,4	32,9	50,4
2006	1055,6	17,8	55,5
2007	1214,4	15,0	55,1
2008	1411,9	16,2	54,0
2009	1599,2	13,3	51,9
2010	1805,3	12,9	55,3
2011	1982,4	9,8	53,2
2012	2244,9	13,2	53,3
2013	2720,2	21,1	52,8
2014	3120,0	14,7	47,9
2015	3586,6	15,0	49,3
2016	3955,0	10,3	50,4
2017	4566,1	15,4	51,4
2018	5029,9	10,16	50.43

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003- 2008- 2011- 2016- 2018)

يبرز من خلال الجدول رقم (1) تزايد حجم التمويل البنكي للاقتصاد ، كما يبرز المكانة الهامة للقطاع الخاص ضمن هيكل التمويل ، حيث ارتفعت قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 291,2 مليار دج سنة 2000 الى 5029,9 مليار دج سنة 2018 ، اي انه تزايد بالضعف ، الامر الذي يفسر نظريا ان النظام البنكي يعمل من سنة لأخرى على زيادة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد .

اذ ان حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص يتزايد بنسبة مرتفعة خاصة في السنوات الاولى للدراسة (2000- 2002) يعكس ذلك التغير السنوي في النسبة المئوية حيث سجلت في سنة 2002 اعلى نسبة

قدرت ب 63,1 بالمائة. الا ان السنة الموالية 2003 عرفت ارتفاع ضئيلا في حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص وعكسها التغيير السنوي بالنسبة المئوية التي قدرت ب 6,8 بالمائة ، ويرج سبب ذلك الى ازمة بنك الخليفة التي من خلالها البنوك لم تمنح قروض للقطاع الخاص من اجل تمويل نشاطاتها ، ليعود الارتفاع بنسب متباينة في السنوات اللاحقة للدراسة . وعموما فان ا لقروض الموجهة للقطاع الخاص بلغت 55,5 بالمائة سنة 2006 من اجمالي القروض الموجهة للاقتصاد كأعلى معدل ، اما في السنوات اللاحقة فقد عرف زيادة متذبذبة في النسبة المئوية من اجمالي القروض .

2 – توزيع القروض للاقتصاد حسب القطاع

سجل مستوى الائتمان البنكي المقدم من البنوك للمؤسسات العمومية والخاصة ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة (2000– 2018) [1]. وفي ما يلي نبين توزيع القروض حسب القطاعات الاقتصادية، من خلال ما يوضحه الجدول والمحنى البياني التالي :

الجدول رقم (1–2) : توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع خلال الفترة (2000–2018)(الوحدة مليارات دج)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	الادارة المحلية	القروض الموجهة للاقتصاد
2000	701,8	291,7	0,2	933,7
2001	741,3	337,9	0,2	1078,4
2002	715,5	551,0	0,3	1266,8
2003	791,4	588,5	0,3	1380,2
2004	859,3	675,4	0,3	1535,0
2005	882,4	897,3	0,1	1779,8
2006	847,0	1057,7	1,4	1905,4
2007	988,9	1216,0	0,3	2205,2

[1]– سلمى كشاطي – امنة منيجل ، دور البنوك في تمويل القطاع الخاص في الجزائر ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة ، 2015/ 2016 ، ص 129 .

2008	1201,9	1416,3	0,3	2615,5
2009	1485,1	1600,6	0,8	3086,5
2010	1460,6	1806,7	0,8	3268,1
2011	1741,6	1984,2	0,7	3726,5
2012	2050,9	2247,1	0,4	4298,4
2013	2434,0	2721,9	0,4	5156,3
2014	3382,3	3121,7	0,6	6504,6
2015	3688,2	3588,3	0,7	7277,2
2016	3952,2	3957,1	0,6	7909,9
2017	4311,3	4568,3	0,5	8880,0
2018	4943,6	5032,2	0,6	9976,3

المصدر :من اعدا الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003 – 2008 – 2010 – 2011– 2016 –2018)

يبين الجدول ان حجم الائتمان الموجه للاقتصاد في تزايد مستمر ، ميزه ارتفاع حجم القروض الموجهة للقطاع العام خلال السنوات الاولى من الدراسة ، حيث ارتفع من 701,8 مليار دج سنة 2000 الى 882,4 مليار دج سنة 2005، ويرجع السبب الى ظهور برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الذي من خلالها تم ظهور المؤسسات ولنساج و لونجام ...الخ . ومن جهة اخرى عرف حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص تزايدا بوتيرة اعلى من القطاعات الاخرى ، حيث انتقلت من 897,3 مليار دج سنة 2005 الى 4568,3 مليار دج سنة 2017 ، وفي سنة 2018 عرف حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص تزايدا بنسب كبيرة عن القطاع العام ، حيث سجلت في القطاع العام 4943,6 مليار دج والقطاع الخاص 5032,2 مليار دج ، ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى انشاء صناديق ضمان القروض ، و كذلك ارتفاع متوسط اسعار البترول .

الشكل رقم (1-1) : توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع

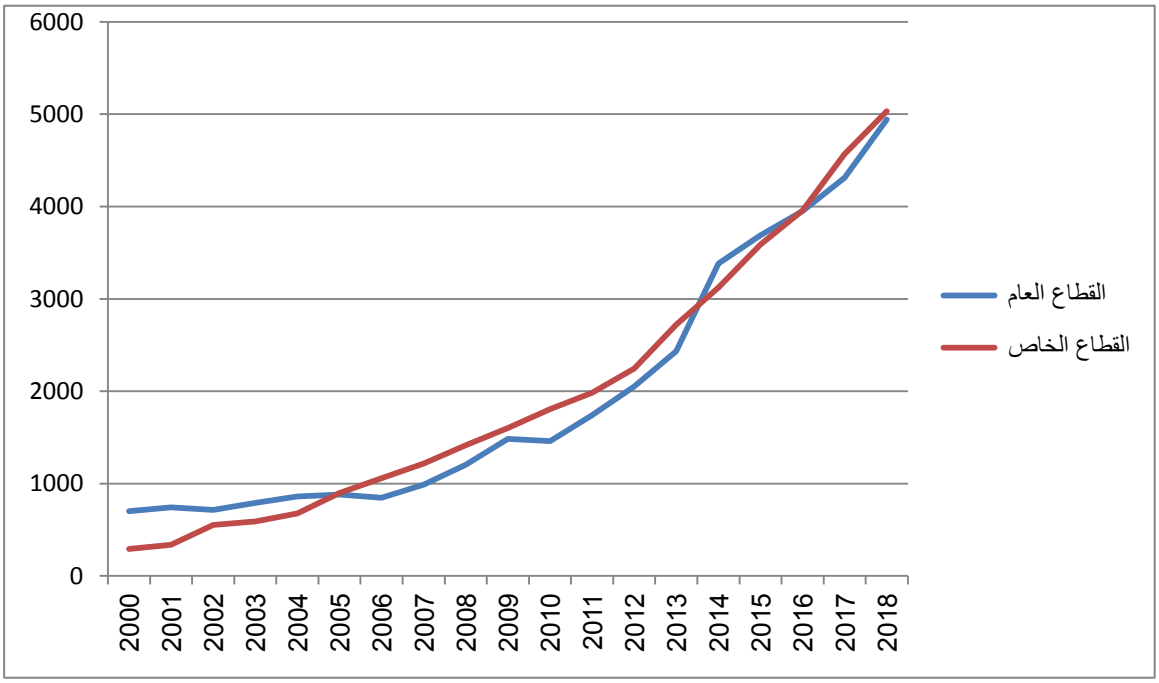

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-2)

يعكس المنحنى البياني تطور حجم القروض الموجهة للقطاع العام و القطاع الخاص خلال الفترة من 2000 الى 2018 . ويتضح من خلل المنحنى ان هناك تقارب في حجم القروض الموجهة للقطاعين معا ، حيث سجل في السنوات من (2000 – 2005) ارتفاع في حجم القروض الموجهة للقطاع العام بالمقارنة مع حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص . الا انه تم تسجيل زيادة في حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص اعلى من حجم القروض للقطاع العام في السنوات (2000 – 2014) ، وهذا ما يعكس الفترة من 2015 الى 2016 فقد كان حجم القروض الموجهة القطاع العام اعلى من حجم القروض للقطاع الخاص ، وفي السنة الاخيرة 2018 فقد تقرب حجم القروض الموجهة لكلا القطاعين .

المطلب الثاني : تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي

1 – مفهوم الائتمان المقدم للقطاع الخاص

تعرف على انها الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية و المؤسسات المالية الاخرى الى القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي ، فهي نسبة مرتبطة مباشرة بالاستثمار والنمو اكثر من ارتباطها بالمجاميع النقدية ، كما يمكن تفسير الزيادة في هذه النسبة كمؤشر على كفاءة الوساطة المالية ، وما يميز هذا المؤشر هو استثناء التمويل المقدم من الوسطاء الماليين الخواص الى القطاع الخاص ، والائتمان المقدم من البنك المركزي ، و الائتمان المقدم البنوك التجارية الى القطاع العام [1].

2 – تطور نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي

يعبر نشاط الوساطة المالية على فعالية ومدى تطبيق سياسة التحرير المالي وتعتبر احدى مؤشرات تحرير القطاع البنكي ، وتقاس بنسبة الائتمان المقدم من البنوك الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي [2].

وفيما يلي يستعرض الجدول نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر لمعرفة درجة كفاءة الوساطة المالية :

الجدول رقم (1–3) :الائتمان المقدم للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000–2019) (نسبة مئوية)

السنة	النسبة
2000	5
2001	8
2002	12
2003	11
2004	11

[1]– طلحاوي فاطمة الزهراء – مدياني محمد ، تقييم اداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الاصلاحات البنكية الجزائرية ، مجلة التكامل الاقتصادي ، العدد 2 ، جامعة ادرار ، 2019 ، ص 90 .

[2]– طلحاوي فاطمة الزهراء ، اثر التحرير المالي على اداء القطاع البنكي الجزائري – دراسة قياسية (2000– 2016) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة احمد دراية ادرار – الجزائر – ، 2018 ، ص 147 .

2005	12
2006	12
2007	13
2008	13
2009	16
2010	15
2011	14
2012	14
2013	16
2014	18
2015	22
2016	23
2017	24
2018	25
2019	26

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدولي .

من خلال الجدول اعلاه والمنحنى ادناه نلاحظ ان نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر عرف انخفاض في معدلات تمويل القطاع الخاص خاصة سنة الاولى حيث سجلت 5 بالمائة سنة 2000 ، ثم بدا التزايد في هذه النسبة بمعدلات نمو بطيئة تتراوح ما بين 11 بالمائة الى 18 بالمائة في السنوات (2003-2014) ، ولتصل الى معدل اعلى 26 بالمائة سنة 2018 .وهذا ما يفسر بان الاعتماد على التمويل يتعلق بتمويل القطاع الخاص ، وتفعيل دور هذه الاخير من اجل تحقيق نمو متزايد في معدلات نمو جميع القطاعات الاقتصادية ، باعتبار ان دعم القطاع الخاص مؤشر على تحرير الاقتصاد وتعزيز تنافسيته ، مما ينعكس ايجابيا على القطاع البنكي من خلال تحقيق التطور المالي ، وارتفاع معدلات الوساطة المالية .

وبالرغم من ان الجزائر في السنوات الاخيرة حققت ارتفاع في المعدلات بخصوص الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، غير انها لا تمثل كفاءة في الوساطة المالية لدى القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي ، بالرغم من تبني عدة سياسات لدعم القطاع الخاص .

الشكل رقم (1-2) : نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي

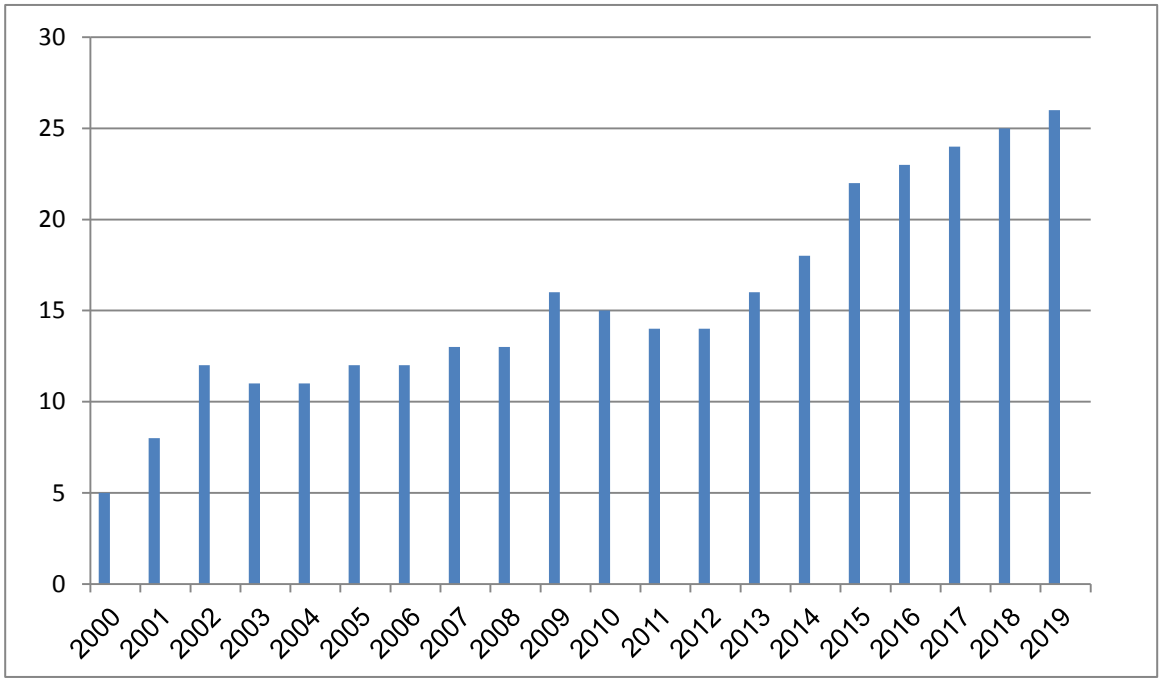

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2- 3)

3 - القروض الممنوحة للقطاع الخاص حسب نوع البنوك

تساهم كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في عملية تمويل مشاريع القطاع الخاص ، وتختلف سياسة التمويل لدى كل نوع من هذه البنوك باختلاف توجهاته و اهدافه المستقبلية [1].

ومن خلال الجدول الموالي يبين ان البنوك العمومية هي الممول الرئيسي والبارز للقطاع الخاص في الجزائر مقارنة بالبنوك الخاصة :

1- عريس عمار ـ بوزرب خير الدين ، مرجع سابق الذكر ، ص 51 .

الجدول رقم (1- 4) : تمويل القطاع الخاص حسب طبيعة البنوك خلال الفترة (2000- 2018) (النسبة المئوية) (مليار دج)

السنة	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2000	97,3	2,7
2001	95,9	4,1
2002	85,7	14,3
2003	92,7	7,3
2004	92,9	7,1
2005	92,6	7,4
2006	90.7	9,3
2007	88,5	11,5
2008	87,5	12,5
2009	87,9	12,1
2010	86,8	13,2
2011	85,7	14,3
2012	86,7	13,3
2013	86,5	13,5
2014	87,8	12,2
2015	87,5	12,5
2016	87,6	12,4
2017	86,7	13,2
2018	86,6	13,4

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلا الفترة (2003 – 2018)

يبر ز من خلال الجدول رقم (2-4) والشكل رقم (2-3) ان اغلب التمويل الذي يحصل عليه القطاع الخاص مصدره البنك العمومية ، بحيث سجلت اقل نسبة قدرت ب 85,7 بالمائة عام 2011 ، بسبب اعادة شراء الديون غير الناجعة من طرف الخزينة ، مقارنة مع البنوك الخاصة حيث شهدت ارتفاع في حصة القروض لدى البنوك الخاصة كأعلى مستوى لها عام 2011 ، والمتمثل في 530,7 مليار دج ، اي ما يعادل 14,3 بالمائة من اجمالي القروض المقدمة للاقتصاد ، وتعتبر هذه الزيادة ذو اهمية خاصة حيث يخص تمويل المؤسسات الخاصة والأسر ، وهو القطاع الذي عرف ارتفاعا محسوسا في الادخار المالي في السنوات الاخيرة وهذا ما يعزز الموارد المستقرة للمصارف .

الشكل رقم (1-3) : نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص حسب البنوك

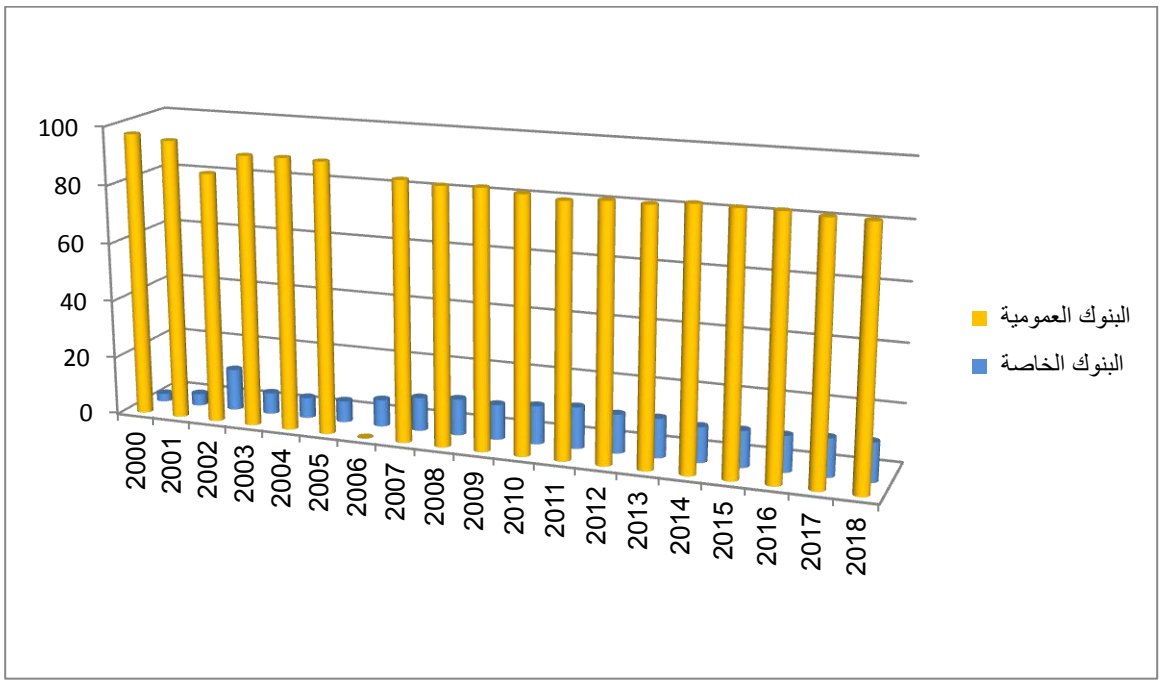

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4)

المبحث الثاني :مفاهيم اساسية حول الاستثمار

تعمل البنوك في الجزائر منذ ان باشرت الاصلاحات الاقتصادية على تحرير المبادرة الفردية وترقية وتهيئة الاستثمار ، وكذا تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية ، من اجل اعطاء القطاع الخاص الفرصة للنهوض بالاقتصاد الوطني ، و جعل المستثمر يفضل الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول : مناخ وواقع الاستثمار في الجزائر وشروض ترقيته

الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر من خلال تعظيم المنفعة وتنمية الاقتصاد عن طريق الاستثمار .

1- تعريف مناخ الاستثمار

يعرف مناخ الاستثمار بانه مجمل الاوضاع القانونية و الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على اساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار والتي تؤثر على ثقة المستثمر وبالتالي فهو كل السياسات و الادوات و المؤسسات التي تؤثر على قرارات الاستثمار بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي [1].

2- واقع الاستثمار في الجزائر

تملك الجزائر المؤهلات و عناصر تنفسية لجذب الاستثمارات و هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين. و خاصة أن مناخ الاستثمار الحالي يساعد على ذلك و أهم العناصر التي تساعد ذلك واقع الاقتصاد الجزائري الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري خاصة قانون الاستثمار ، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد .

أ. التطورات التشريعية الإدارية

لقد أدخلت الجزائر إصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وأنظمتها الإدارية المتعلقة وبالاستثمار فصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز والضمانات كما أعادت النظر في أنظمتها الجبائية والجمركية وفي تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد ألعاملة وإ نجاز مشروع المناطق الحرة .

وأهم ما جاء في هذا القانون حرية وضمان الاستثمار بدون الأخذ بعين الاعتبار هل المستثمر أجنبي أم جزائري وأعفت حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومن أجل كل هذا أبرمت الجزائر اتفاقيات منها :

[1]- النجار سعيد ، استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، دار الشروق ، القاهرة ، 1991 ، ص 16 .

– الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي .

– اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين والدول المضيفة .

– اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات .

– الاتفاقية العربية المغربية لضمان الاستثمارات [1].

ب. المؤهلات الخاصة للجزائر [2]

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية ، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا. تملك ثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان شباب .

كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود والتي هي في حاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلية ثم التصدير .

وتملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي من البترول والغاز والمعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل :

حجم السوق :

حيث يتراوح عدد السكان في الجزائر نحو 36.3 مليون سنة 2011 ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز على سبيل المثال بلغت نسبة الواردات سنة 2011 ما يقارب 17.5 مليار دولار وهي في تزايد مستثمر .

❖ **البنية التحتية :**

تملك الجزائر نسبة متطورة نسبيا مما يساعد على جلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها حوالي 120 ألف كيلومتر كما يوجد 4 ألف كيلومتر من السكك الحديدية. يوجد بالجزائر حوالي 11ميناء يقدم مختلف

[1]– اعميري خالد ، اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، كلية العلقم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2014 – 2015 ، ص 57

[2]–سليم احمد ، تقدير دالة الاستثمار الخاص في الجزائر – للفترة 2001– 2014– ، مذكرة نيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بوضياف – لمسيلة – ، 2014 / 2015 ، ص 39 – 40 .

أنواع الخدمات ويمكنها استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 51مدرجا منها 30 للملاحة الجوية و 12 مطارا دوليا .

❖ **المحيط التقني :**

تبلغ نسبة المتعلمين نحو 70 % من السكان كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية مختلفة [1].

3 – شروط ترقية الاستثمار في الجزائر [2]:

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة وضعيات متأزمة. فان مشاركة رأس المال الأجنبي أصبح ضروري في التنمية الاقتصادية من أجل هذا يجب على الجزائر أن توفر وتخلق مناخ ملائم لترقية الاستثمارات الأجنبية وذلك بتحقيق بعض الشروط :

– أن تكون كل المعلومات الخاصة بالاستثمار والمحيط به متوفرة .

– أن تكون المعاملة متساوية بين المستثمرين المحليين والأجانب .

– تطهير المحيط من البيروقراطية ومحاربة الرشوة .

– احترام قواعد الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية .

– تحقيق وإ نجاز ميكانزمات تحرير سوق الصرف الذي يؤدي إلى تحويل أو تسعير العملة بنسبة جيدة من طرق البنك المركزي الجزائري .

– تحرير التجارة الخارجية .

– إنجاز سوق مالية مفتحة لرؤوس الأموال الدولية .

– استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة المحيط الأمني .

– استقرار المناخ الاقتصادي .

– الاصلاحات الاقتصادية لجذب الاستثمار .

– الاصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي .

– اتفاق الاستعداد الائتماني الأول" 30 ماي 1989 " .

---

[1]– سليم احمد ، مرجع سابق الذكر ، ص 39 – 40 .

[2]- اعميري خالد ، مرجع سابق الذكر ، ص 59.

- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني " 3 جوان 1991 " .
- سياسات الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية .
- اصلاح النظام العام و ترقية القطاع الخاص .
- تحرير الاسعار و الغاء الدعم .
- الاصلاح الضريبي .
- اصلاح القطاع المالي و المصرفي [1].

المطلب الثاني :واقع الاستثمار المحلي في الجزائر

يعد الاستثمار مصدرا حقيقيا ومحركا للنشاط الاقتصادي في العديد من الدول التي توظف راس المال توظيفا جيدا ، وذالك من خلال زيادة الناتج المحلي .

1 – مفهوم الاستثمار المحلي

يعرف البنك ا لدولي الاستثمار المحلي بأنه اجمالي تكوين راس المال وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الاصول الثابتة للاقتصاد ، مضافا اليها التغيرات في مستوى المخزونات . وفي حالة تكوين راس المال هناك قراران مختلفان : يتعلق الاول بتحديد المستوى الامثل لراس المال ، بينما يتعلق الثاني بمعدل تدفقات الاستثمار . كما ان هناك اسلوبين للتفكير : يتمثل الاول باختيار الاستثمار كمعدل نحو التوازن ، في حين يتمثل الثاني في سلوك اصحاب راس المال [2].

2- واقع الاستثمار المحلي في الجزائر 2000- 2019

استغلت الجزائر وضعيتها الماليةالمريحة بعد سنة 2000 ، وذلك لارتفاع اسعار البترول الى اكثر من 140 دولار ، حيث تحددت الموازنة العامة على سعر مرجعي 38 دولار للبرميل من النفط ماادى الى حدوث تراكم فوائض مالية كبيرة ، استغلتها الجزائر بوضع استراتيجية تنموية بانشاء صندوق ضبط الموارد .

والجدول التالي يوضح تطور الاستثمار المحلي في الجزائر :

[1]- اعميري خالد ، مرجع سابق الذكر ، ص 59

[2] – نصر حميداتو ، تعزيز الروابط بين الاستثمار الحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1990 – 2014 ، مجلة حوليات بشار ، العدد 20 ، ص 325 .

الجدول رقم (1-5) : الاستثمار المحلي بالجزائر للفترة (2000- 2019) (النسبة المئوية)

السنة	النسبة
2000	23
2001	26
2002	30
2003	30
2004	33
2005	31
2006	30
2007	34
2008	37
2009	46
2010	41
2011	38
2012	39
2013	43
2014	45
2015	50
2016	50
2017	48
2018	47
2019	45

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (1-4) : تطور الاستثمار المحلي بالجزائر للفترة (2000- 2019

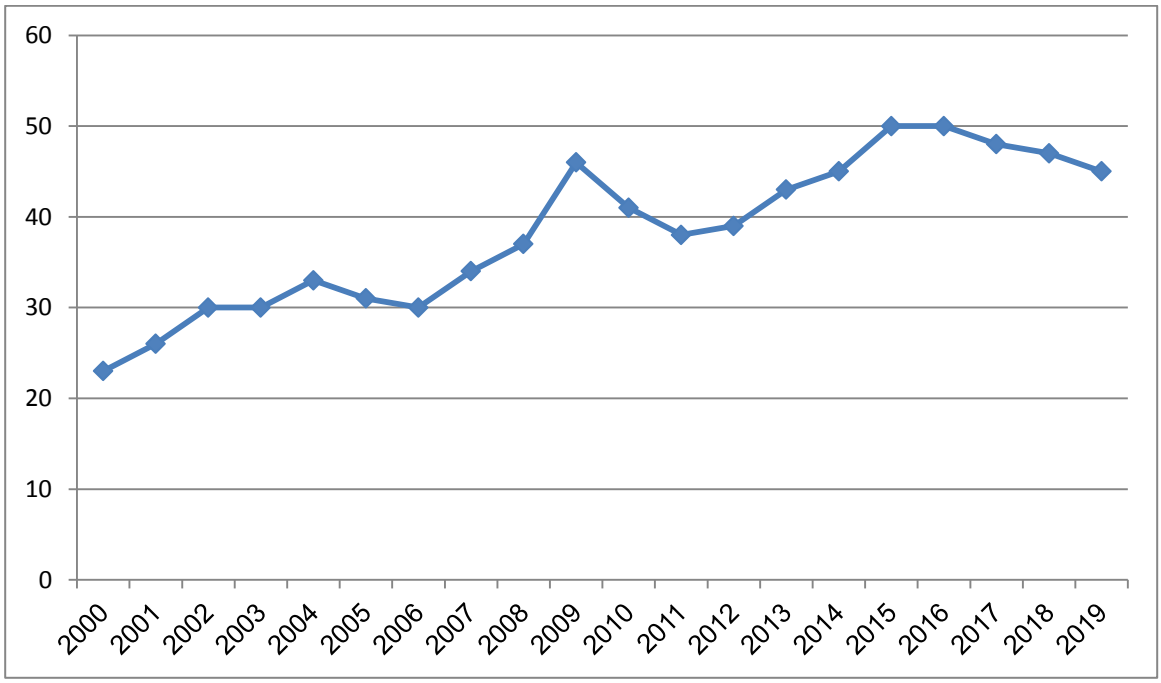

المصدر : من اعداد الطالبتي بالاعتماد على الجدول رقم (1-5)

من خلال الجدول رقم (1-5) والشكل رقم(1-3) اعلاه نلاحظ ارتفاع في الاستثمار المحلي خلال الفترة الاصلاحات (2000-2004) التي جسدتها الدولة بتحفيز الاستثمار وإصدار القوانين ، اما بالنسبة للفترة (2005- 2006) شهدت انخفاض طفيف للاستثمار المحلي بنسبة 30% ، وفي السنوات الاخرى عرف ارتفاع وانخفاض متذبذب ، حيث حاول المشرع الجزائري تقديم تسهيلا اجرائية لاستثمارات المحلية لم تتضمنها النصوص التشريعية الموجهة خصيصا للاستثمار ، بل تضمنتها قوانين مالية .

المبحث الثالث : متغيرات الدراسة في الادبيات الاقتصادية

يتم التطرق في هذا المحبث الى مجموعة من الدراسات السابقة العربية والاجنبية ، والمتعلقة بالقروض الموجهة للقطاع الخاص ، و الاستثمار في الجزائر .

المطلب الا ول : الدراسات العربية

1- معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج الاجمالي :

- **اثر نمو العروض النقدي على نمو القطاع الخاص – دراسة قياسية لحالة الجزائر ، مفتاح صالح ، ساسي فطيمة (2014)** : تضم اشكالية البحث اثر التغير في العرض النقدي وسعر الفائدة على القطاع الخاص وماهي اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتحدد حجم استثمار القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري ، ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث بان معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج الاجمالي له اثر ايجابي على نمو القطاع الخاص ، وهذا نتيجة تطور مساهمة البنوك والنظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص ، وكذالك نظرا الى القاعدة القانونية التي عملت على تشجيع القطاع الخاص و تحرير التجارة والنظام المصرفي ، وأيضا قانون النقد والقرض الذي فتح المجال امام المستثمر الاجنبي والخاص وتشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مختلف القوانين التي تحكم الاستثمار الخاص .
- **دراسة قياسية لعلاقة نمو عرض النقود بنمو القطاع الخاص في ماليزيا خلال الفترة (1990 _ 2015) ، المركز الجامعي ميلة ، عيلة عبد الباسط – عبد الصمد** : تتمحور اشكالية الباحث هنا في البحث حول هل يمكن القول ان ماليزيا قد نجحت في تفعيل دور القطاع الخاص من خلال انتهاجها سياسة نقدية داخلية لتحكم في عرض النقود ، ومن خلال الدراسة الاقتصادية القياسية والتحليلية بين معدل نمو عرض النقود ومعدل نمو القطاع الخاص في ماليزيا توصل الباحث الى وجود علاقة طردية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص و معدل نمو الاستثمار الخاص ، غير ان العلاقة التي تربط بينهما ضعيفة وغير مؤثرة في النموذج ، ويرجع سبب ذالك الى تفضيل المستثمرين الخواص التمويل الاسلامي على حساب القروض .
- **محددات الاستثمار الخاص في الجزائر للفترة (2002_2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة يحي فارس بالمدية ، صغيري سيد علي (2020)** : حيث

كانت الاشكالية تتمحور في ماهي محددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (2002_2017) ، وتشير النتائج الى ان الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص له تأثير ايجابي على الاستثمار الخاص ، حيث ان ارتفاعه بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الاستثمار الخاص (0.4084) ، وهو المتوقع اي ان كفاءة الجهاز المصرفي في منح التسهيلات للقطاع الخاص تؤدي الى رفع حجم الاستثمارات ومضاعفة انتاجية هذا القطاع .

- **تحليل اشكالية البطالة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1980 _ 2017) ، مجلة افاق علمية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – الجزائر – المركز الجامعي تمنراست ، زكرياء مسعودي –الطاهري العمودي (2020)** : كانت اشكالية البحث حول ماهي اهم المتغيرات الاقتصادية التي تحدد سلوك البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980 _ 2017) ، ومن خلال الدراسات التي قام بها الباحث تصول الى ان هناك وجود علاقة معنوية عكسية بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج الاجمالي (القروض الموجهة للقطاع الخاص) ومعدلات البطالة ، حيث ان زيادة هذه القروض بنسبة 1%سوف تؤدي الى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0,17% ، حيث يعني زيادة التمويل في شكل قروض (سواء قروض الاستغلال و الاستثمار) موجهة لهذا القطاع اهم حافز لزيادة نشاط القطاع الخاص ، والذي بدوره يؤدي الى اتساع مشاريع و مؤسسات ناشطة وإنشاء مؤسسات جديدة مما يؤدي الى توفير فرص عمل جديدة في هذا القطاع ، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة .

2 – معدل او سعر الفائدة :

- **اثر نمو العروض النقدي على نمو القطاع الخاص – دراسة قياسية لحالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، مفتاح صالح – ساسي فطيمة (2014)** : تضم اشكالية البحث اثر التغير في العرض النقدي وسعر الفائدة على القطاع الخاص وماهي اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتحدد حجم استثمار القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري ، ومن خلال هذه الدراسة يرى الباحث بان وجود علاقة معنوية بين تكلفة الحصول على راس المال المعبر عنها (بسعر الفائدة) وحجم الاستثمار الخاص ، مما يدفعها الى ترجيح وجهة نظر النيوكلاسيك ودفع فرضية **show** و **McKinnon**

بالاقتصاد الجزائري . فمن الطبيعي ان يميل المستثمرون الى الزيادة النسبية في الاستثمار في الفترات التي تتميز بالانخفاض النسبي لتكلفة راس المال .

- **دراسة قياسية لعلاقة نمو عرض النقود بنمو القطاع الخاص في ماليزيا خلال الفترة (1990 _ 2015) ، المركز الجامعي ميلة ، عيلة عبد الباسط – عبد الصمد** : تتمحور اشكالية الباحث هنا في البحث حول هل يمكن القول ان ماليزيا قد نجحت في تفعيل دور القطاع الخاص من خلال انتهاجها سياسة نقدية داخلية لتحكم في عرض النقود ، وتشير نتلئج الدراسة الى ان لمعدل الفائدة علاقة عكسية مع معدل نمو الاستثمار الخاص ، وذلك نتيجة جهود ماليزيا لتحسين الظروف وتهيئة المناخ المناسب لتطوير الاستثمار الخاص ، على اعتبار انه الوسيلة المثلى لتنمية الاقتصاد الوطني ، فمن الطبيعي ان يميل المستثمرون للجوء الى الاقتراض في الفترات التي تكون فيها اسعار الفائدة منخفضة .
- **تطور المعروض النقدي واثره على زيادة القطاع الخاص في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990_2015) ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت ، الجزائر ، حولية يحي (2018)** : حيث كانت اشكالية البحث تتمحور حول تاثير تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر. وتوصل الباحث الى ان هناك وجود علاقة طردية بين تشكيل راس المال الخاص وسعر الفائدة ، فبزيادة سعر الفائدة بنسبة 1% فسيزداد تشكيلة راس المال حوالي 1,28% وحدة ، يساهم الارتفاع في زيادة تشكيل راس المال للمستثمرين الاجانب و المحليين (الاغنياء) وذلك من خلال ايداع اموالهم في البنوك التجارية .

3- المعروض النقدي M2 :

- **تطور المعروض النقدي واثره على زيادة القطاع الخاص في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990_2015) ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت ، الجزائر ، حولية يحي (2018)** : حيث كانت اشكالية البحث تتمحور حول تاثير تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر. وكانت النتيجة تشير بان هناك علاقة طردية بين المعروض النقدي و تشكيل راس المال الخاص ولكن ضعيفة ، وهذا راجع الى ان ثقة الافراد في

العملة المحلية ضعيفة مقارنتا بالعملات الاخرى (الدولار و الاورو) ، وكذالك من جراء فضيحة بنك الخليفة اصبح الافراد يستغنون عن الادخار ويفضلون الاكتناز .

- **مشقق نور الهدى وقسيمة شهرزاد** : يرى الباحث بان العرض النقدي يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة ، ويرجع السبب بان الفائدة في النظرية الكلاسيكية هي ليست ثمنا للامتناع عن الاستهلاك وإنما هي ثمن التخلي عن السيولة ، وبذلك يعتمد سعر الفائدة على قوة التفضيل النقدي او مدى الرغبة في السيولة لدى الافراد مقارنة بعرض النقد المتوفر لاشباع تلك الرغبة .

- **اثر نمو العروض النقدي على نمو القطاع الخاص – دراسة قياسية لحالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، مفتاح صالح – ساسي فطيمة (2014)** : تضم اشكالية البحث اثر التغير في العرض النقدي وسعر الفائدة على القطاع الخاص وماهي اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتحدد حجم استثمار القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري ، ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث بان للمعروض النقدي له علاقة طردية مع نمو القطاع الخاص مما ينفي حيادية النقود التي جاء بها الفكر الكلاسيكي ، فالنموذج المتحصل عليه اثبت ان المعروض النقدي يؤثر على النشاط الاقتصادي ، وهذا ما اثبته كينز من خلال نظرية حول تأثير عرض النقود من خلال قناة سعر الفائدة ومن ثم تأثيرها على الاقراض المصرفي الممنوح لاستثمار الخاص .

4- زينب طورش (جوان 2015) ، تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة (1990-2013) ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة قسنطينة2 . حيث حاولت هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية الرئيسية المتمثلة في : مامدى مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2013؟ ، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع التمويل البنكي لاستثمارات القطاع الخاص بالجزائر من حيث حجمه ومدى كفايته وطبيعة القروض المقدمة ، والوقوف على اهم الصعوبات التي تسبب في توسع مشكلة التمويل البنكي ، ولتحقيق كل هذه الاهداف اعتمدت الباحثة على البيانات الصادرة عن مختلف الهيئات الاقتصادية والمصرفية ، الاضافة الى التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي و صندوق النقد الدولي والتي لها علاقة بتمويل القطاع الخاص في الجزائر .وفي الاخير توصلت الباحثة من خلال الدراسة الى ان هناك تطور وارتفاع في حجم التمويل الذي تقدمه البنوك للقطاع الخاص في الجزائر مع ملاحظة عدم

كفايته ومحدوديته بسبب الصعوبات التي تعرضته ، والتي يعود الجزء منها الى المستثمرين ويعود الجزء الاخر الى البنوك .

5- بن دحمان محمد الامين(2020) ، كروش نور الدين ، تأثير القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر مابين 1970 و 2018 ، جامعة تيسمسيلت . تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة العلاقة ما بين القروض البنكية الموجهة للاقتصاد الوطني و القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر ، حيث تم استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى من اجل تحلي العلاقة . وفي الاخير توصلت الدراسة الى قبول النموذج المقدر بصفة عامة ، كما ان تأثير القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد ككل كان لها تاثير سلبي على نمو الناتج المحلي الخام ، وهي النتيجة التي لا توافق الدراسات النظرية و التجريبية التي اجريت في هذا المجال ، اما القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص فقد كان لها تاثير ايجابي ودال احصائيا على نمو الناتج المحلي الخام ، بسبب توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ، وفتح المجال امام القطاع الخاص من اجل انتاج والاستثمار في شتى القطاعات .

المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية

1- private sector financing in Algeria ;why are vses/smes serveley rationed ? field research finding ;lalali rachide ; مجلة العلوم الاقتصادية ، جامع بجاية – الجزائر ، تهدف هذه الدراسة الى تحليل ضعف التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، على الرغم من انها متعددة ومتنوعة ، وتم التطرق الباحث فيها الى الاسباب المرتبطة مباشرة بسلوك المصرفيين ، ومن اجل ذلك ، تم الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية ، عن طريق الاستبيان لعينة من البنوك . توضح الدراسة ان ضعف الاقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود الى نوعين من العوامل : (1) هشاشة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ونقص المنافسة بين البنوك ، (2) سوء التسيير ونقص الفعالية لدى البنوك.

2 - Emmanuel o ; Olowofeso ; Abiola O . Adeleke and Anthony O . Udoji ; Impact of Private Sector Credit On Economic Growt in Nigeria ; Journal Of Applied statistics Vol. 6No . 2015 ،اهتمت هذه الدراسة بدراسة اثر القروض الممنوحة

للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في نيجيريا ،وهذا باستخدام نموذج التكامل المشترك لقريقوري و هانسن ، تم الاعتماد في الدراسة على البيانات الفصلية للفترة الزمنية من سنة 2000 الى 2014 ، توصلت الدراسة الى وجود تأثير احصائي مهم وذو دلالة معنوية لتأثير القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي ، وهو ما يدعم الجهود المستمرة التي يبذلها البنك المركزي النيجيري في سبيل انشاء نظام مالي سليم ومناسب من خلال العمل على تخفيض اسعار الفائدة المطبقة على القروض . الامر الذي يشجع عملية الاقتراض وبالتالي المساهمة في تحقيق معدلات نمو مقبولة .

خلاصة الفصل الأول :

لقد زاد اهتمام الدولة الجزائرية بتطوير الاستثمارات نظرا لمساهمتها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ، لذلك قامت السلطات الجزائرية بإقامة هياكل و اجهزة لتوفير المناخ الملائم لدعم و ترقية الاستثمارات للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المنشودة .

اثرت العديد من الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة على تكفل الدولة بتمويل الاستثمارات الخاصة قبل التسعينات نتيجة لمختلف القوانين التي فرضت على تسيير المؤسسات الاقتصادية وكيفية تمويلها في ظل الاقتصاد الموجه .

تعد البنوك مصدرا هاما لتمويل القطاع الخاص من خلال القروض البنكية التي تمنحها لتمويل الاستثمارات وهذا ما يعكسه تطور حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر من سنة الى اخرى ، ويمكن القول بان للبنوك اثر ايجابي على تمويل القطاع الخاص في الجزائر .

الفصل الثاني :

دراسة قياسية لأثر القروض الموجهة للقطاع الخاص

في تفعيل الاستثمار في الجزائر للفترة (2000 - 2019)

المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية .

المبحث الثاني : التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجو ات الزمنية الموزعة البطيئة ARDL .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار في الجزائر للفترة (2000 – 2019)

تمهيد :

من خلال الفصل الاول وبعد معرفة كل من مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص من الناحية النظرية ، سنحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة من الناحية القياسية من خلال دراسة تحليل اثر القروض الموجهة للقطاع الخاص على الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشرات الدراسة (الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام ، نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، الكتلة النقدية m2 ، معدل التضخم .... الخ) .

ولغرض الالمام بجوانب الدراسة تم قسيم الفصل الى مبحثين ، بالنسبة للمبحث الاول تم التطرق فيه الى توصيف نموذج الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية ، اما بالنسبة للمبحث الثاني فتضمن التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية .

المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

المبحث الثاني : التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

نسعى من خلال هذا الجزء إلى اجراء دراسة قياسية من اجل تحديد ما اذا كان لتطبيق القروض الموجهة للقطاع الخاص اثر على الاستثمار في الجزائر ، وذلك في الفترة الممتدة مابين 2000 – 2019 ، وتعتمد هذه الدراسة بالأساس على مؤشرات القروض الموجهة للقطاع الخاص ، و مؤشرات الاستثمار .

المطلب الاول : تحديد متغيرات الدراسة

1 – المتغير التابع (الاستثمار المحلي) INV:

الاستثمار المحلي يعرف بانه اجمالي تكوين راس المال ، وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الاصول الثابتة للاقتصاد ، مضافا اليه التغيرات في مستوى المخزونات .

2 – المتغيرات المستقلة

- **الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام (CPS / GDP) :**

  والذي يقيس مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد . واستخدام هذا المؤشر بسبب الاقتراض ان الائتمان المقدم الى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية اكثر من منح تلك الاموال الى مؤسسات القطاع العام .

- **الكتلة النقدية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي** : وتشمل على المتاحات النقدية (M1) مضافا اليها شبه النقود المتمثلة في الودائع لأجل و ودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الاجنبية .

- **معدل التضخم INF:** يعبر عن معدل التغير في الاسعار المحلية للاقتصاد ككل ويعتمد في ذلك على تقدير التغير في مؤشر الاسعار .

- **نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIBPER:** تم الحصول على البيانات من خلال بيانات البنك الدولي خلال الفترة (2000 – 2019) .

المطلب الثاني : دراسة الاستقرارية

1- مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

قبل التطرق إلى دارسة الإستقرارية ، لابد من دارسة الارتباط بين متغيرات الدراسة باعتماد برنامجEVIEWS9 :

الجدول رقم (2-1) : مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	INV	INF	CPS	M2	PIBPER
INV	1,000000	0,484068	0,909918	0,934934	-0,468044
INF	0,484068	1,000000	0,291516	0 ,466996	-0,144604
CPS	0,909918	0 ;291516	1,000000	0,912945	-0,527966
M2	0,934934	0,466996	0,912945	1,000000	-0,384436
PIBPER	-0,468044	-0,144604	-0,527966	-0,384436	1,000000

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

من خلال الجدول (2- 1) نلاحظ وجود اختلاف درجة الارتباط بين المتغيرات حيث يرتبط المتغير التابع INV ارتباطا طرديا مع المتغيرات المفسرة INF،CPS ،M2 ، بنسب 48 %، 90 %، 93 % على الترتيب ، ويرتبط ارتباطا عكسيا مع المتغير المفسر PIBPER بنسبة 46 % .

اما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فتختلف درجة واتجاه الارتباط بينها فمن خلال المصفوفة تبين لنا وجود ارتباط قوي جدا موجب الاشارة بين المتغير المستقل INVوM2 بنسبة 93% ، وارتباط طردي قوي بين المتغيرين CPSوM2 بنسبة 91 % ، وبين المتغيرين CPSوINV بنسبة 52 % ، وارتباط ضعيف جدا بين

المتغيرين INF CPSبنسبة 29 % ، في حين يرتبط المتغير PIBPER ارتباطا قويا في الاتجاه العكسي مع كل من M2،CPS ، INF بنسة 52% و38 % و 14 % على الترتيب ، اما بالنسبة للمتغير INF فيرتبط مع M2 ارتباط عكسي بنسبة 38 % .

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

اثبتت العديد من الدراسات القياسية ان السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار ، مما ينتج عن نمذجتها مشكلة الانحدار الزائف ، لذا يعتبر استقرار السلاسل الزمنية شرطا ضروريا في نمذجة السلاسل الاقتصادية .

فيما يلي سنقوم بإجراء اختبار الاستقرارية لجميع السلاسل الزمنية للمتغيرات ، بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة ، باستخدام العديد من الاختبارات الاحصائية (اختبار ديكي و فولر المطور ADFواختبار فيليبس و بيرون PP) . وذلك باختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة ومعرفة درجة الاستقرارية كل سلسلة زمنية .

الجدول رقم (2- 2): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)

نوع الاختبار	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة			
	INV	INF	CPS	PIB	M2
اختبار ADF	(1) ***	(0) ***	(1) ***	(1) ***	(1) **
اختبار PP	(0) **	(0) **	(1) **	(1) **	(1) **

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج EVIEWS9

**** مستقر عند مستوى معنوية 5%**

*****مستقر عند مستوى معنوية 1%**

من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ عند مستوى(0) ان سلسلة متغير التضخم مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 1% في اختبار (ADF)،اما بالنسبة لاختبار (PP) فهي مستقرة عند مستوى معنوية 5 %، وسلسلة المتغيرات PIB وM2وCPS عند مستوى (1) فهي مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 5 %عند اختبار(PP) ، و بالنسبة لاختبار (ADF) فان سلسلة المتغيرات PIBو CPSعند مستوى (1) فهي مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 1 % ، بينما سلسلة المتغير M2 عند مستوى (1) فهي مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 5 % .

المبحث الثاني : التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية .

قدم PERSAN (2001) و SHIN (2001) ، نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، هي نتائج مزج نموذج ((AR) ، و نموذج الابطاء الموزع المحدود .

فقد جاء هذا النموذج ليعالج مشاكل الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة عند مستويات مختلفة، غير أنه يشترط أن لا تتعدى درجة الاستقرارية لهذه السلاسل الدرجة الأولى (1) .

المطلب الأول : اختبار الحدود (BOUND TEST)

يعد اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات في الدارسة أولى مراحل بناء نموذج ARDL ، بحيث يسمح هذا الاختبار بالحكم على وجود او عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المدرجة . و في حالة تحقق من وجود علاقة يمكن تقدير المعلمات لهذا النموذج ، ومعرفة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل ، والحصول على معامل تصحيح الخطا في الاجل القصير ليتم ايضا الحصول على علاقة بين المتغيرات في الاجل القصير .

ويتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بحساب احصائية (F)في اختبار (WALD TEST) ، على النحو التالي :

- فرضية العدم : (عدم وجود تكامل المشترك بين المتغيرات) .
- الفرضية البديلة : (وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل بين المتغيرات) .

والنموذج التالي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (X) وبعد اجراء اختبار الحدود (BOUND TEST)تم الاعتماد على البرنامج EVIEWS تم التوصل الى النتائج التالية :

الجدول رقم (2–3) : نتائج اختبار الحدود لنموذج INV

الاصدار	احصائية Fالمحسوبة		القرار
النموذج	12,12190		وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى	
عند مستوى معنوية 1%	4,66	3,65	
عند مستوى معنوية 5 %	3,67	2,79	
عند مستوى معنوية 10 %	3,2	2,37	

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

من خلال الجدول (2–3) بحيث يوضح الجدول نتائج احتساب احصائية (F) ، حيث جاءت اكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج على مستويات معنوية 1 %، 5 %، 10 % . بحيث تشير النتائج الى رفض فرضية العدم و بالتالي تاكيد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من القروض الموجهة للقطاع الخاص و الاستثمار ، وباقي المتغيرات التابعة الاخرى .

المطلب الثاني : تقدير النموذج

ونظرا لوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج ، فان هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الاجل بين cps; inv و m2 .

1– نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطا غير المقيد (UECM) :

ويتم اختبار التكامل المشترك وذلك في اطارUECM تم الحصول على النتائج التالية :

بالنسبة للاجل القصير فنلاحظ ان معنوية معامل التصحيح ، او ما يعرف بمعامل الخطا Coinetq (–1) ، واشارته سالبة ، حيث اخذ قيمة (0,78–) عند مستوى دلالة اقل من 1 % ب 0,0000 ، وهو يعبر عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية لاستثمار ، اما عن قيمة هذا المعامل التي وصلت 78,16 % فهي تكشف عن سرعة عودة الاستثمار الى قيمته التوازنية في الاجل الطويل ، وهو احد جوانب

القروض الموجهة للقطاع الخاص . بمعنى اخر عندما ينحرف الاستثمار خلال المدى القريب عن قيمته التوازنية في المدى الطويل ، فانه يتم تصحيح مايعادل 78,16 % من هذا الاختلال خلالالفترة t اللى ان يصل الى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي سنة .

الجدول رقم (2-4) : نتائج تقدير معلمات الاجل القصير لنموذج ARDL

ARDL(2,2,,1,2)		
المتغير	المعلمة المقدرة	الاحتمالات
DLOG (INV (−1))	0,602510	0,0003
DLOG (CPS)	0 ,067170	0,2807
DLOG (CPS (−2))	−0,539847	0,0000
DLOG (M2)	1,170351	0,0000
DLOG (PIBPER)	0,011761	0,1310
DLOG (PIBPER(−1))	−0,017048	0,0686
CointEq (−1)	−0,781694	0,0000

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

يتضح من خلال الجدول اعلاه معاملات الاجل القصير ان كلا من CPS،M2 ،PIBPER لهما تاثيرا موجبا عند مستوى 1 %، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، بحيث ان زيادة M2بنسبة 1 %يؤدي الى زيادة الاستثمار INVاب 1,170351%، وزيادة CPS بنسبة 1% يؤدي الى زيادة INV بنسبة 067170, 0% ، وزيادة PIBPERبنسبة 1% يؤدي الى زيادة INV بنسبة 0,011761%.

2 – نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) :

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل سوف نلاحظ تقدير تأثير كل من CPS،M2 ، PIBPERعلىINV في الاجل الطويل . كما هو موضحه في الجدول الموالي :

الجدول رقم (2– 5) : تقدير صيغة نموذج تصحيح الخطا وفق منهجية ARDL

Cointeq=LOG(INV)−(0,145435*LOG(CPS) + 1,2315*LOG(M2) + 0,0632*LOG(PIBPER) – 1,9728)		
المتغيرات	المعلمة المقدرة	الاحتمالات
LOG (CPS)	0,145435	0,2483
LOG (M2)	1,231460	0,0013
LOG (PIBPER)	0,063176	0,0436
C	−1,972808	0,0312

المصدر من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج EVIEWS9

يتضح من خلال جدول معاملات الأجل الطويل في إطار منهجيةARDL أن كلا **من**M2 ، PIBPERتمارس تأثيرا معنويا موجبا في المدى الطويل على الاستثمار (INV) .

فبالنسبة لمعلمة CPS ، تمارس تأثيرا موجبا وغير معنوي في المدى الطويل على الاستثمار لان احتمالها 0,24 اكبر من 1% 5% 10% ، بحيث ان زيادة CPS يؤدي الى زيادة الاستثمار ب 0,145435 %، اما بالنسبة لمعلمة M2 فإنها تمارس تأثيرا موجبا ومعنويا على الاستثمار في المدى الطويل عند مستوى 1% ، بحيث ان زيادة M2 بنسبة 1% سوف تؤدي الى زيادة الاستثمار ب 1,231460 %. اما معلمة PIBPER فإنها ايضا تمارس تاثيرا معنويا موجبا في المدى الطويل على الاستثمار عند نفس المستوى ، بحيث ان زيادة PIBPER بنسبة 1 % تؤدي الى زيادة الاستثمار ب 0,063176 %.

المطلب الثالث : التقييم الاحصائي للنموذج

1-اختبار جودة التوفيق النموذج R2 :

ويقاس به المقدرة التفسيرية للنموذج، وهو عبارة عن رقم إحصائي يحسب من بيانات العينة ويوضح النسبة المئوية للتباين الكلي في المتغير المعتمد التي ترجع الى التغيرات في المتغيرات التفسيرية . وهو مايوضحه الجدول الاتي :

الجدول رقم (2-6) : اختبار جودة التوفيق R2 للنموذج INV

الاختبار	النموذج INV
R- squared	0,991745
Adjusted R- squared	0,979952

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال الجدول نجد ان :

- قيمة معامل التحديد تساوي (0,99)وهي قريبة من الواحد ، مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 99 %من التغير في المتغير التابع ،وبقية (0,01%) لمتغيرات اخرى غير مدرجة ضمن النموذج .
- قيمة معامل التحديد المصحح (0,97) وهي قريبة ايضا من الواحد ، مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 97 % من التغير في المتغير التابع بعد الاخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة ، والبقية (0,03 %) لمتغيرات اخرى غير مدرجة ضمن النموذج .

2 – اختبار المعنوية الاحصائية للمعالم :

تستخدم اختبار F، لاعتماد المتغيرات المستقلة احصائيا . ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرات ، اذا تم اعتماد المعلمة احصائيا فان المتغير المصاحب لها يكون لها تأثيرا على المتغير التابع ، لذالك يحتفظ به في النموذج .

الجدول رقم (2- 7) : اختبار F

F –statistic	84,09476
Prob(F–statistic)	0,000003

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS9

3- الاختبارات الشخصية :

يستخدم معيار نظرية الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى توافر الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية، فإذا لم تستوف فروض طريقة الاقتصاد القياسي المستخدمة إما أن تفقد المقدرات خصائصها أو أن تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة لاستخدام ، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد ،المرغوبة للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل ألقياسية تم إجراء ، معنوية هذه المقدار ت الاختبارت التشخيصية التالية :

- ✓ **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :** يشير اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية إلى أن القيمة الاحتمالية لـ F بلغت 0,15%وهي اكبر من 1 %5 %10 %، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- ✓ **مشكلة عدم تباين حد الخطأ :** باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي Autorégressive (ARCH)Test ، توضح إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر وقد تبين أن النموذج لايعاني من مشكلة اختلا ف التباين من خلال اختبار (ARCH) (1,24) الذي بلغت القيمة الاحتمالية لـ F (0,28) وهب اكبر من 1%5%10% .
- ✓ **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي** : وهو اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة ألانحدار وهو ما أثبته الاختبار على ألنموذج بحيث بلغت قيمة Jaque–Bera (1,76) باحتمالية (0,41) ، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، التي تشير إلى أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعا طبيعيا .
- ✓ **اختبار استقرارية النموذج :** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) ، ويعد هذا الاختبار من اهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح امر مهم ليبين وجود اي تغير

هيكلي في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات القصيرة الاجل ، وأظهرت الكثير من الدراسات ان مثل هذا الاختبار نجده دائما مصاحبا لمنهجية ARDL .

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ، اذا وقع الشكل البياني لاختبار cusum داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%وهذا يعني ان المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة .

من خلا الرسم البياني التالي نلاحظ ان مجموع التراكمي للبواقي المعاودة cusum بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا الى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 %.

الشكل رقم (2-1) : المجموع التراكمي للبواقي للنموذج CUSUM

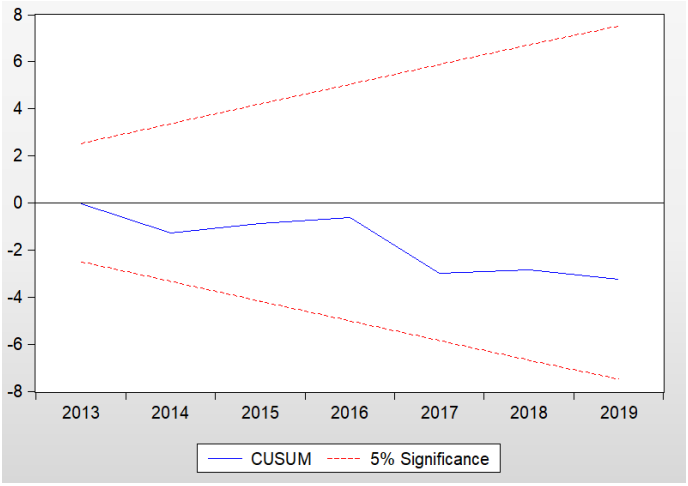

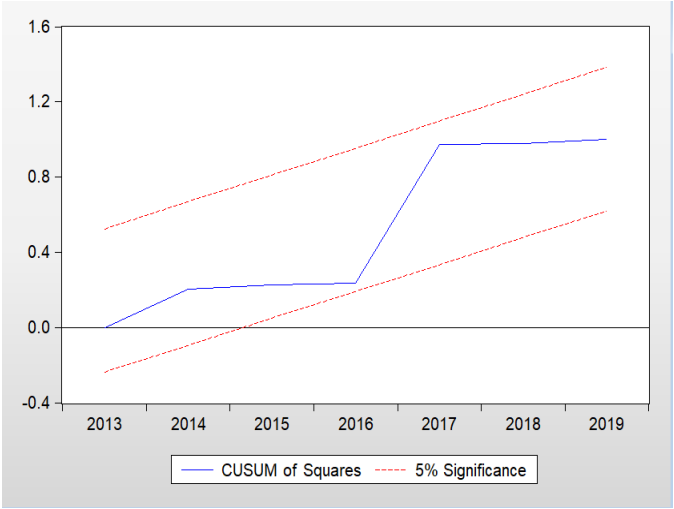

خلاصة الفصل الثاني

تضمن هذا الفصل الدراسة القياسية لاثر القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار في الجزائر ، لقد استدرجنا في المبحث الاول من هذا الفصل اهم التعريفا ت لمتغيرات الدراسة والدراسة الاستقرارية .

وخلال المبحث الثاني قمنا بتطبيق منهجية التكامل المشترك (ARDL) لدراسة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار في الجزائر للفترة (2000– 2019)، وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات ، فتحصلنا على سلاسل مستقرة بعد الفرق الاول ، ومنه يكمن تقدير النموذج (ARDL) ، كما ظهر اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك (BOUNDS TEST)من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، وبعد تقدير النموذج واختبار النموذج تم التوصل الى نتيجة مفادها ان هناك بعض المتغيرات تأثر سلبا وإيجابا على الاستثمار في الجزائر في الامدين القصير والطويل .

خاتمة

خاتمة :

اصبح موضوع تنمية القطاع الخاص في الوقت الراهن محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ، نتيجة لدوره الفعال و الاستراتيجي في تحقيق الانعاش الاقتصادي الجزائري . حيث ابدت الجزائر ارادة قوية وبذلت جهودا واضحة ومعتبرة لتطوير وترقية الاستثمار ، وذلك بانتهاج سياسة اصلاح اقتصادي وضعت من خلالها مجموعة من القوانين المحفزة ، خصة بهذه القوانين خاصة القطاعات الخاصة قصد تنمية دورها والرفع من الاقتصاد الوطني .

لقد تطرقنا في هذه الدراسة الى القروض الموجهة للقطاع الخاص ودورها في تفعيل الاستثمار محاولين الاجابة على اشكالية البحث والمتمثلة في مدى مساهمة القروض في القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار .

ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا الميدانية الى اثر القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار في الجزائر ، حيث استخدمت فيها اساليب احصائية متعددة ، تم عرض النتائج و مناقشتها ، الامر الذي ادى بالتوصل الى :

أولا- نتائج الدراسة :

لقد تم تحليل العلاقة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص والاستثمار بالجزائر خلال الفترة (2000-2019) ، باستعمال تقنية التكامل المشترك ، الذي تطلب القيام بعدة اختبارات لازمة لذلك ، وكانت النتيجة هي وجود علاقة موجبة بين المتغيرين ، ووجود علاقة ايجابية بين الاستثمار و باقي متغيرات الدراسة (الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية و معدل التضخم و نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي) .

ثانيا – نتائج اختبار الفرضيات :

من اجل الاجابة على اشكالية الدراسة ، و الوقوف على صحة اونفي الفرضيات ، من خلال النتائج عدم صحة الفرضية البحث ، لايوجد اي اثر معنوي لمؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الاستثمار . فقد ثبت عدم صحتها بان متغير نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الخام اثر بشكل ايجابي في الاجل الطويل وليس ذو معنوية احصائية .

ثالثا– توصيات الدراسة :

بناءا على النتائج المتوصل اليها يمكن الخروج بالوصايا التالية :

- تدعيم دور القطاع الخاص في الجزائر لتمكينه من ممارسة دور اكبر في دعم النشاط الاقتصادي نظرا لما يتميز به من كفاءة و ديناميكية تجارية مقارنة بمؤسسات القطاع العمومي ، لذلك وجب الاعتماد على خدمات بنكية متنوعة تساعد على تعبئة الادخار .
- ضرورة تكييف القروض الموجهة نحو القطاع الخاص مع طبيعة الاقتصاد .
- توعية المسيرين و المواطنين بأهمية الاستثمار .
- ضرورة الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق عوائد اقتصادية .
- زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، والاعتماد على التمويل المحلي من خلال اذونات الخزانة .

أفاق البحث :

وفي الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع ، وهي تفتح مجال للبحث في بعض المواضيع الأخرى ومن بينها:

- اثر نمو المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر .
- دور القروض الموجهة للاقتصاد على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر .
- اثر القطاع الخاص على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1. النجار سعيد ، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، دار الشروق ،القاهرة ، 1991 .

المذكرات والرسائل والأطروحات:

1. اعميري خالد ، اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة – ، 2015/2014.

2. بن زموري خيرة ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر 2002– 2017 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2019/2018

3. سلمى كشاطي – امنة 2)منيجل ، دور البنوك في تمويل القطاع الخاص في الجزائر ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة ، 2015/ 2016

4. طلحاوي فاطمة الزهراء ، اثر التحرير المالي على اداء القطاع البنكي الجزائري – دراسة قياسية (2000– 2016) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة احمد دراية ادرار – الجزائر – ، 2018 .

5. سليم احمد ، تقدير دالة الاستثمار الخاص في الجزائر – للفترة 2001– 2014– ، مذكرة نيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بوضياف – لمسيلة – ، 2014 / 2015 ، ص 39 – 40 .

المجالات:

1) طلحاوي فاطمة الزهراء – مدياني محمد ، تقييم اداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الاصلاحات البنكية الجزائرية ، مجلة التكامل الاقتصادي ، العدد 2 ، جامعة ادرار .

2) نصر حميداتو ، تعزيز الروابط بين الاستثمار الحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1990 – 2014 ، مجلة حوليات بشار ، العدد 20 .

3) عريس عمار– بوزرب خير الدين ، تقييم مساهمة القطاع المالي في تمويل القطاع الخاص في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة 2010–2017 ، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية ، العدد 4 ، جامعة جيجل ، 2020.

4) سلمى كشاطي – امنة منيجل ، دور البنوك في تمويل القطاع الخاص في الجزائر ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة ، 2015/ 2016.

التقارير :

- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام2003 .
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام 2004.
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام 2005 .
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام 2006.
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام 2007 .
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام 2008.
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام 2010.
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام 2013 .
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام 2015 .
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام2017 .
- بنك الجزائر ، التقرير السنوي لعام 2018 .

الملاحق

قائمة الملاحق :

الملحق (1): نتائج اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 06/20/21 Time: 20:13
Sample: 2002 2019
Included observations: 18
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	12.12190	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

Test Equation:
Dependent Variable: DLOG(INV)
Method: Least Squares
Date: 06/20/21 Time: 20:13
Sample: 2002 2019

المحلق (2) : مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	INV	INF	CPS	M2	PIBPER
INV	1.000000	0.484068	0.909918	0.934934	-0.468044
INF	0.484068	1.000000	0.291516	0.466996	-0.144604
CPS	0.909918	0.291516	1.000000	0.912945	-0.527966
M2	0.934934	0.466996	0.912945	1.000000	-0.384436
PIBPER	-0.468044	-0.144604	-0.527966	-0.384436	1.000000

الملحق (3) : علاقة التكامل المشترك على المدى الطويل و القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LOG(INV)
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 2)
Date: 06/21/21 Time: 11:55
Sample: 2000 2019
Included observations: 18

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(INV(-1))	0.602510	0.091286	6.600217	0.0003
DLOG(CPS)	0.067170	0.057462	1.168942	0.2807
DLOG(CPS(-1))	-0.539847	0.058250	-9.267830	0.0000
DLOG(M2)	1.170351	0.115060	10.171623	0.0000
DLOG(PIBPER)	0.011761	0.006877	1.710205	0.1310
DLOG(PIBPER(-1))	-0.017048	0.007930	-2.149816	0.0686
CointEq(-1)	-0.781694	0.080098	-9.759279	0.0000

Cointeq = LOG(INV) - (0.1454*LOG(CPS) + 1.2315*LOG(M2) + 0.0632
*LOG(PIBPER) -1.9728)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(CPS)	0.145435	0.115487	1.259318	0.2483
LOG(M2)	1.231460	0.239775	5.135906	0.0013
LOG(PIBPER)	0.063176	0.025706	2.457670	0.0436
C	-1.972808	0.734338	-2.686513	0.0312

الملحق (4): اختبار ديكي فولر المطور ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		INV	INF	CPS	PIB	M2
With Con...	t-Statistic	-1.7312	-3.9361	-0.4262	-2.7214	-0.4262
	Prob.	***0.4007***	***0.0080***	***0.8857***	***0.0888***	***0.8857***
		n0	***	n0	*	n0
With Con...	t-Statistic	-3.8693	-3.0508	-1.7919	-4.4146	-1.7919
	Prob.	***0.0397***	***0.1466***	***0.6683***	***0.0125***	***0.6683***
		**	n0	n0	**	n0
Without C...	t-Statistic	1.0378	-1.1525	2.4891	-1.0449	2.4891
	Prob.	***0.9147***	***0.2178***	***0.9948***	***0.2554***	***0.9948***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(INV)	d(INF)	d(CPS)	d(PIB)	d(M2)
With Con...	t-Statistic	-3.9483	-4.4876	-3.9526	-7.0776	-3.9526
	Prob.	***0.0102***	***0.0031***	***0.0082***	***0.0000***	***0.0082***
		**	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-3.8027	-4.6303	-3.8653	-7.0053	-3.8653
	Prob.	***0.0467***	***0.0098***	***0.0366***	***0.0001***	***0.0366***
		**	***	**	***	**
Without C...	t-Statistic	-3.6684	-4.6272	-3.0852	-7.1773	-3.0852
	Prob.	***0.0010***	***0.0001***	***0.0041***	***0.0000***	***0.0041***
		***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (5) : اختبار فيليبس بيرون PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		INV	INF	CPS	PIB	M2
With Con...	t-Statistic	-1.7311	-3.9413	-0.4466	-2.7758	-0.4466
	Prob.	***0.4007***	***0.0080***	***0.8818***	***0.0805***	***0.8818***
		n0	***	n0	*	n0
With Con...	t-Statistic	-2.5348	-3.8037	-1.9229	-4.4467	-1.9229
	Prob.	***0.3097***	***0.0395***	***0.6036***	***0.0118***	***0.6036***
		n0	**	n0	**	n0
Without C...	t-Statistic	1.0547	-1.0097	2.9196	-1.2992	2.9196
	Prob.	***0.9169***	***0.2694***	***0.9980***	***0.1721***	***0.9980***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(INV)	d(INF)	d(CPS)	d(PIB)	d(M2)
With Con...	t-Statistic	-3.8060	-10.1975	-3.9464	-10.7595	-3.9464
	Prob.	***0.0111***	***0.0000***	***0.0084***	***0.0000***	***0.0084***
		**	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-3.8448	-11.3910	-3.8922	-11.7004	-3.8922
	Prob.	***0.0380***	***0.0000***	***0.0349***	***0.0000***	***0.0349***
		**	***	**	***	**
Without C...	t-Statistic	-3.6610	-10.9748	-3.0852	-8.5277	-3.0852
	Prob.	***0.0010***	***0.0001***	***0.0041***	***0.0000***	***0.0041***
		***	***	***	***	***

الملحق (6) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

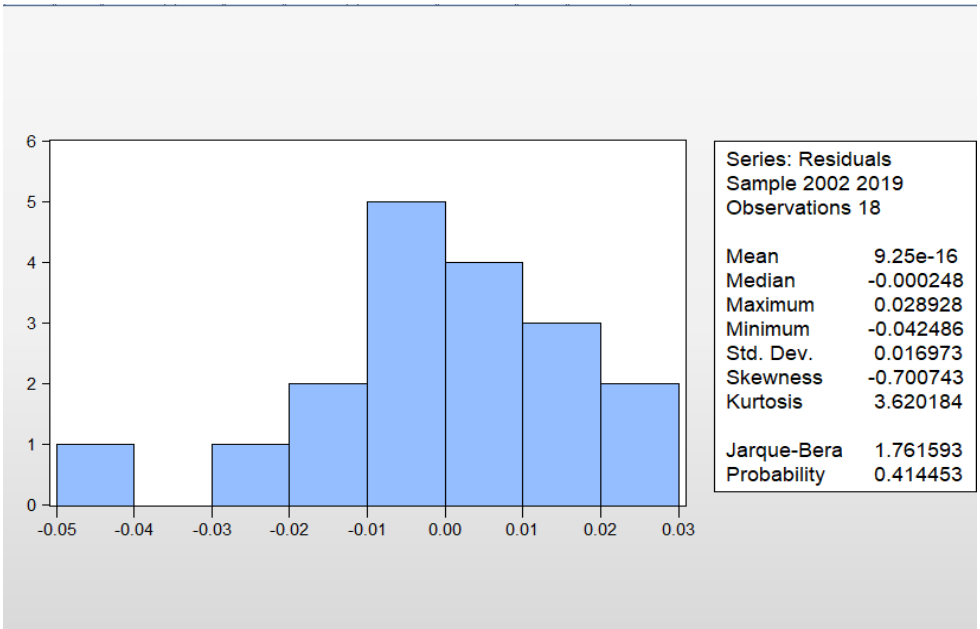

ملخص :

تعتبر القروض الموجهة للقطاع الخاص عنصرا مهما في مؤشرات التحرير المالي المعتمدة على مساهمة البنوك في منح قروض و تسهيلات للقطاع الخاص ، والذي يسعى الى تطور النظام المصرفي من خلال تعبئة الادخار و الاستثمار ، وتسهيل عمليات التبادل بأكثر فاعلية ، بالإضافة الى تزايد عملية النمو الاقتصادي.

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور القروض الموجهة للقطاع الخاص في تفعيل الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2000– 2019) ، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي و الوصفي واستعمال اساليب الاقتصاد القياسي (التكامل المتزامن) ، للتأكد ما اذا كان التغير الحاصل في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص بالجزائر يعود اساسا الى التغير في الاستثمار من طرف البنوك ، وقد توصلت الى نفي الفرضية التالية : وجود اثر بين القروض الموجهة للقطاع الخاص على الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2000– 2019) وهو اثر ايجابي غير معنوي ، وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL والبرنامج الذي اثبت هذا الاثر برنامج EVIEWS9 .

الكلمات المفتاحية : القروض الموجهة للقطاع الخاص ، الاستثمار ، التكامل المتزامن .

Abstract :

Loans directed to the private sector are considered an Important element in the indicators of financial liberalization approved for the ontribution of banks ,In granting loans and facilities to the privat setor , which seeks to develop the banking system through the mobilization of savings and investment , and faciliting more effective exchange operations , in addition to the economic growth proess .

This study seeks to shed light on the role of loans directed to the private sector in activating investment in Algeria during period(2000- 2019) , in order to achieve the objectives of the study , the analytical and descriptive method was relied on and the use of econometric methods of(simultaneous integration) , And it found an effect between loans directed to the private sector on investment in Algeria during the period (2000- 2019) which is a positive insignificant effect .

Key words : private sector loans , investment , simultaneous integration .